قواعد النبر[١] في اللغة العربية الفصـــحى[٢] في الســـودان

زكريا علي أحمد

مقدمة

ننطق الكلمات في اللغة العربية بطرائق متباينة، فكلمة (اسْ مَ عَ) مثلاً تنطق بالضغط على المقطع الأول منها ليكون أوضح للسمع من غيره من المقاطع، وينتقل الضغط في كلمة (اسْ تَ معْ) إلى المقطع الثاني منها، بينما ينتقل إلى الثالث في كلمة (اسْ تَ مَعْ تُ)، وإلى الرابع في كلمة (اسْ معْ تُ مُو ني)[٣]

بيد أننا لا ننتبه لهذا الاستخدام المتباين للغة لأننا ننطق بها جِبلةً وطبعاً وبما اكتسبناه من عادات في النطق بهذه اللغة منذ الصغر، غير أن الحال يختلف تماماً بالنسبة لدارس اللغة العربية من الناطقين بغيرها: فالفرنسي على سبيل المثال لا ينبر في لغته سوى المقطع الأخير وذلك مهما تنوعت الكلمة أو تعددت مقاطعها.[٤] فلابد

---

(١) النبر هو الضغط على مقطع خاص من كل كلمة ليكون هذا المقطع بارزاً وأوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة. فالمقصود بكلمة "نبر" هنا معناها المصطلحي الذي تم التعارف عليه في علم اللغة. يُعبرَّ عنه في اللغة الإنجليزية بكلمة "stress" وفي اللغة الفرنسية بالكلمتين "accent tonique". رأينا من الأنسب وضع خط تحت المقطع المنبور في كل مثال من الأمثلة المعطاة في هذا البحث.

(٢) اللغة العربية المقصودة هنا هي الفصحى كما ننطق بها في السودان، وهي اللغة التي تدرس في المدارس وتستخدم في الخطاب الرسمي.

(٣) نقصد "بالكلمة": الكلمة المجردة والكلمة المزيدة بالسوابق (prefixes) أو باللواحق (suffixes) أو بالاثنين معاً.

(٤) Garde, P. (1968): *L'accent*. Collection S.V.P.: Paris.

إذاً أن يطرح السؤال الذي قد لا نحتاج نحن لطرحه حين نتحدث بلغتنا "أين يقع النبر من الكلمة في اللغة العربية؟" فلابد من دراسات تجيب على مثل هذا السؤال إذا أردنا للغة العربية أن تنتشر وتحتل مكانتها بين اللغات المعاصرة الأخرى.

والدراسات متعددة في موضوع نبر العربية، غير أنها لا تعين كثيراً في الإجابة على مثل هذا السؤال وذلك لاختلاف فيما بينها.[٥] وهي – على اختلافها – لا تنطبق على ما ننطق به الآن ويتساءل المرء: إلى أيهما تُرد هذه الاختلافات: أترد إلى المناهج التي اتبعت في هذه الدراسات أم إلى واقع اللغة العربية التي ربما تعددت صورها في رحلتها عبر القرون من مكان إلى آخر؟

يهدف هذا البحث للإجابة عن السؤال الأول: "أين يقع النبر في اللغة العربية"؟ والإجابة عنه تتطلب منا عرض هذه الدراسات بغية مقارنتها.

عرض الدراسات السابقة حول نبر اللغة العربية:

يختلف موقع النبر في الكلمة من لغة إلى أخرى، فمنها ما يخضع لقانون خاص بمواضع النبر في الكلمات كما في اللغة التشيكية، حيث ينبر دائماً المقطع الأول من الكلمة. وهنالك لغات لا يكاد النبر يخضع فيها لقاعدة بعينها مثل اللغة الإنجليزية.

غير أن هنالك نوعاً من اللغات يختلف عن النوعين السابقين مثل اللغة اللاتينية، حيث ينبر المقطع قبل الأخير من الكلمة شريطة أن يكون مقطعاً طويلاً.

(٥) سوف يرد ذكر هذه الدراسات في الجزء الأول من هذا البحث.

أما إن كان المقطع قصيراً، فينبر المقطع الأخير من الكلمة شريطة أن يكون مقطعاً طويلاً. أما إن كان المقطع قصيراً، فينبر المقطع الثالث من نهاية الكلمة وذلك مهما كان نوعه.[٦]

فاللغة اللاتينية تبدو في هذه الناحية مثل لغات المجموعة الأولى، حيث يوضع النبر بطـــريقة "آلية" لا تستلزم الرجوع إلى أي معطـيات خاصة بمورفيمات (morphemes) الكلمة، غير أنه في بعض الأحايين لابد من معرفة بعض هذه المورفيمات، لأن لبعضها خاصية تنقل النبر على مقطع يخالف القاعدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة.[٦] وذلك ما يميز اللغة اللاتينية عن لغات المجموعة الأولى.

أما اللغة العربية فقد تم تحديد موقعها بين هذه الفئات الثلاث على ضوء الدراسات التي أجريت حول نبرها. وصنّفتها هذه الدراسات ضمن لغات المجموعة الأولى. فيتم إذاً تحديد موقع النبر فيها بصورة "آلية" لا مجال فيها للرجوع إلى معنى الكلمة أو طبيعة المورفيمات المكونة لها.

وغريب ما أورده بلاشير[٧] (Blachere) أنه على الرغم مما ورثناه من دراسات دقيقة في مجال صوتيات اللغة العربية، ومما تركه العلماء القدامى من مجلدات قيمة شملت مجالات اللغة المختلفة، فلا توجد دراسة عن النبر بمعناه المصطلحي، ولم يرد ذكره من قريب أو من بعيد.

(٦) انظر غارديب، مرجع سابق.

(٧) Blachere R. et G.D. (1952): *Grammaire de l'arabe classique*. G.P. Maisonneuvre et Larousse (ed): Paris.

إذاً، فالقواعد التي تنظم وضع النبر في اللغة العربية في العصور الإسلامية الأولى، كما يقول مونتيل (Monteil)، قد تختلف عن القواعد التي تنظم وضعه في اللغة المعاصرة. غير أننا لا نستطيع إثبات ذلك، نسبة لغياب أي مادة صوتية مسجلة من ذلك العهد تساعد على استخلاص هذه القواعد. ويشارك إبراهيم أنيس مونتيل الرأي إذ يقول إنه ليس لدينا من دليل يهدينا إلى موضع النبر في اللغة العربية كما ينطق بها في العصور الإسلامية الأولى، إذ لم يتعرض له أحد من المؤلفين القدامى.(٨)

أما كولوقلي (Kouloughli) فهو يرى غير ذلك، ويؤكد أن اللغة العربية المعاصرة تنبر تماماً كما كانت تنبر اللغة العربية في القرن الثامن! ويستدل على ذلك بحرص العرب على لغتهم وبحرصهم على نقلها كما هي عبر القرون إلى يومنا هذا. فبالنسبة لهذا الباحث، يمكن معرفة قواعد النبر في عهد سيبويه باستخلاص هذه القواعد من اللغة العربية المعاصرة،(٩) غير أن مونتيل (Monteil) يخالفه تماماً في الرأي، إذ يرى أن محاولة استخلاص قواعد النبر في لغة القرن الثامن – من اللغة المعاصرة – ضرب من محال، إذ تختلف هذه القواعد الآن باختلاف المؤثرات الصوتية على كل لهجة من اللهجات العربية الفصحى المعاصرة، والتي قد تتعدد بتعدد البلاد العربية على أقل تقدير.

(٨) Monteil V. (1960): L'arabe moderne. Librairie Klincksieck, these de 3e cycle. Paris.

(٩) Kouloughli, D.D. (1976): "Contribution a l'etude de l'accent en arabe litterale", *Linguistics*. Serie II-IX Fasc. I. PP. 115 - 130.

أما فيما يخص القواعد نفسها، فهنالك أيضاً خلاف كبير بين الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع النبر في اللغة العربية. فهنالك اتجاه نال استحسان كثير منهم، مثل بلاشير[١٠] (Blachere) وكوان[١١] (Cowan) وكانتينو[١٢] (Cantineau) وفلايش[١٣] (Fleisch) وسبانتينو[١٤] (Sabantino) ولكومت[١٥] (Lecomte) وغيرهم.

فبالنسبة لهؤلاء الكتاب، يحكم النبر في الكلمة في اللغة العربية وفقاً للقاعدتين التاليتين، وبمراعاة الترتيب في تطبيقهما:

أ/ ينبر أول مقطع طويل من نهاية الكلمة شريطة ألّا يكون الأخير.

ب/ وينبر في بقية الكلمات المقطع الأول من الكلمة. فعليه، يقع النبر على المقطع قبل الأخير من كلمة (مُس ل مُو نَ) بوصفه أول مقطع طويل من نهايتها. أما المقطع الأول من كلمة (ف ع ل) فينبر وفقاً للقاعدة الثانية.[١٦]

(١٠) انظر بلاشير، مرجع سابق.

(١١) Cowan, P. (1975): *Moderne Literary Arabic*. Cambridge: Cambridge University Press.

(١٢) Catineau, J. (1960): *Cours de philology arabe*. C. Klincksieck.

(١٣) Fleisch, H. (1967): *Traite de philology arabe* Vol. 1. Beyrouth.

(١٤) Sabatino, M. et al. (1969): *An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages. Phonology and Morphology*. Wiesbaden: Otto Harrassowitz.

(١٥) Lecomte, G. (1975): *Grammaire de l'arabe*. "Que sais – je?". Paris: P.U.F.

(١٦) المقطع القصير يتكون من صوت صامت وصوت صائت قصير (أي حرف حركة)، وماعداه فهو مقطع طويل.

لقد أصبحت دراسات معظم الطلاب والباحثين العرب تدور في فلك منتظم حول هذه القواعد وذلك مع اختلاف في ترتيبها أو في صياغتها. فقد توصل إليها سلمان (Salman) في دراسته حول اللغة العربية المعاصرة في العراق.[١٧] وهنالك دراسات أخرى مشابهة، لا يسمح المجال بذكرها، توصل أصحابها إلى نفس النتيجة.

هنالك اتجاه آخر يرى أنصاره أن الوقف يؤثر على موضع النبر في الكلمة . فإذا كان المقطع الثالث من بداية الكلمة منبوراً مثلاً، فإن هذا النبر ينتقل بعد الوقف إلى المقطع الثاني من بداية الكلمة. ومع مراعاة هذه الإشارة المهمة عن أثر الوقف على موضع النبر يورد الكاتب دالفيرني[١٨] (Dalverny) ثلاث قواعد هي:

١- لا ينبر المقطع الأخير من الكلمة إلا إذا كان نسجه CVCC أو CV:C[١٩] فيكون هذا المقطع منبوراً.

٢- ينبر المقطع قبل الأخير شريطة أن يكون طويلاً.

٣- في بقية الكلمات ينبر المقطع الثالث من نهاية الكلمة.

ويجب مراعاة الترتيب عند تطبيق هذه القواعد الثلاث.

(١٧) Salman, H. AL. Ani 1970): *Arabic Phonology. An Acoustical and Physiological Investigation*, (Series Practica 61). Mouton: Paris.

(١٨) Dalverny, A. (1967): *Cours de Langue Arabe*. Beyrouth: Dar el-Machrig.

(١٩) يرمز الحرف اللاتيني (C) للصوت الصامت والحرف (V) للصوت الصائت. أما النقطتان (:) فتدلان على المد.

من أنصار هذا الاتجاه أيضاً الباحث كولوقلي[٢٠] (Kouloughli) الذي توصل إلى أربع قواعد ترتيبها كالآتي:

١- إذا كان نسج المقطع الأخير من الكلمة CV:C أو CVCC فيكون هذا المقطع منبوراً.

٢- ينبر المقطع قبل الأخير شريطة أن يكون طويلاً.

٣- إذا كان المقطع قبل الأخير قصيراً في كلمة مكونة من مقطعين، فينبر هذا المقطع على الرغم من قصره.

٤- في بقية الكلمات ينبر المقطع الثالث من نهاية الكلمة.

تبدو هذه القواعد التي أوردها د. كولوقلي مختلفة عن التي أوردها أ.دالفيرني. ولكن بإمعان النظر في القاعدة الثالثة من قواعد كولوقلي- وهي القاعدة الوحيدة التي يختلف فيها الباحثان، نجد أن وجودها لا يفيد من قريب أو من بعيد، فالكلمات التي تعنيها هذه القاعدة مكونة بالضرورة من مقطعين. إذاً فيمكن إخضاع هذه الكلمات جميعاً إلى القاعدة الأولى: فإن كانت منتهية بمقطع نسجه CV:C أو CVCC، نبرت على هذا المقطع الأخير. أما فيما دون ذلك، فهي تنبر على المقطع الأول، لأنه الوحيد المتبقي ما دامت الكلمة تتكون من مقطعين. و بهذا تتطابق إذاً القواعد التي توصل إليها كولوقلي مع القواعد التي توصل إليها دالفيرني.

(٢٠) مرجع سابق.

بقي اتجاه ثالث له خصائص تميزه عن الاتجاهين السابقين. ويتمثل هذا الاتجاه في دراسات إبراهيم أنيس[٢١] الذي يقول:

> "لمعرفة موضع النبر في الكلمة العربية ينظر أولاً إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النوعين الرابع والخامس ((CV:C CVCC))، كان هو موضع النبر، وإلّا نظر إلى المقطع الذي قبل الأخير، فإن كان من النوع الثاني أو الثالث (CV:، CVC)، حكمنا بأنه موضع النبر، أما إذا كان من النوع الأول (CV)، ننظر إلى ما قبله، فإن كان مثله أي من النوع الأول أيضاً، كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعد من نهاية الكلمة. ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعد من الآخر إلّا في حالة واحدة، وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير في النوع الأول". [٢٢]

فإذا تمعنا في القواعد التي صاغها إبراهيم أنيس، نلاحظ أنه لا يتفق مع أنصار الاتجاه الأول إلّا فيما يتعلق بالقاعدة الأولى. ويختلف مع أنصار الاتجاه الثاني في موضع أساسي، وهو أن القواعد التي استنتجها تسمح بصعود النبر إلى المقطع الرابع من نهاية الكلمة، الشيء الذي يستبعده أنصار هذا الاتجاه.

هذا هو ملخص الدراسات التي تناول أصحابها موضوع النبر في اللغة العربية بما حوته من اختلافات. ولا نعيب على هؤلاء الباحثين والكتاب اختلافهم نسبة لاتساع الوطن العربي؛ فربما اتخذ كل واحد منهم بلداً عربياً مختلفاً لدراسته. وإن

(٢١) إبراهيم أنيس (١٩٧٥): من أسرار اللغة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية للطباعة الحديثة.
(٢٢) نفس المرجع، ص ١٧٢ وص ١٦٣.

كان هنالك ما يؤخذ على بعضهم، فهو أنهم لم يحددوا المكان في دراستهم، كما أنهم لم يشيروا من قريب أو من بعيد إلى المناهج التي اتبعوها لاستخلاص هذه القواعد. ونشير إلى أنه على الرغم من وجود هذه الاختلافات، فقد اتفق هؤلاء الكتاب والباحثون ضمناً على نقاط ثلاث أساسية هي:

١- الاتفاق على أن "الكلمة" التي اتخذوها موضوعاً لدراستهم – تشمل الكلمة المجردة والكلمة المزيدة بالسوابق (prefixes) أو باللواحق (suffixes)، أو بالاثنين معاً.

٢- الاتفاق على أن موضع النبر في "الكلمة" يتم بصورة "آلية" لا يستلزم الرجوع إلى معطيات أخرى خاصة بنوعية الكلمة أو بنوعية المورفيمات المكونة لها، كما يجري في لغات المجموعة الأولى، كاللغة التشيكية مثلاً.

٣- الاتفاق على أن المقطع المنبور - وبعكس ما يجري في اللغة التشيكية مثلاً – لا يحدد موقعه بصورة منتظمة من بداية الكلمة أو من نهايتها، بل يحكمه نسج المقاطع المكونة لهذه الكلمة، ويكون التفضيل في هذا النسج للمقطع الأطول.

على ضوء هذه الدراسات قمنا بدراسة قواعد النبر في اللغة العربية المعاصرة في السودان، واتبعنا في ذلك المنهج التالي:

منهج البحث:

انطلقنا في هذه الدراسة من مادة لغوية مكونة من مجموعة من الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية بالإضافة إلى مشتقات كل فعل من هذه الأفعال على نحو ما بيَّناه في الجدول في صفحة ١٥٣ كما ألحقنا بكل فعل وكل كلمة مشتقَّة من هذا الفعل كل ما يمكن أن يضاف من سوابق ولواحق بطريقة حسابية دقيقة، مما نتج عنه مئات الكلمات للفعل الواحد.

شملت المادة اللغوية أيضاً مجموعة من الكلمات التي لا تشتق من الأفعال، كما شملت كل الضمائر وكل الحروف التي ينطبق عليها تعريف "الكلمة" في اللغة العربية، وتمت إضافة كل ما يمكن إضافته من سوابق ولواحق إلى هذه الكلمات أيضاً.

قمنا بتسجيل هذه الكلمات على أشرطة "كاسيت" مستعينين بخمسة من السودانيين الذين يعملون معلمين بالمدارس الثانوية العليا تتراوح أعمارهم بين ٢٧ و ٣٥ سنة. وتركنا لكل واحد منهم حرية اختيار الزمان والمكان كلما كان ذلك ممكناً، كما تركنا لكل واحد منهم حرية تحديد الكلمات التي يسجلها في المرة الواحدة. (واستغرق ذلك بالطبع زمناً طويلاً).

وبعد أن تمت مراعاة كل ما يجب مراعاته لتخرج هذه الكلمات طبيعية وواضحة، قمنا بدراستها وتحليلها ومقارنتها بعضها ببعض فتوصلنا إلى النتائج الآتية:

نتائج التحليل:

أول ما يشير إليه هذا التحليل هو أن الدراسات التي أجريت حتى الآن في موضوع النبر في اللغة العربية لا تنطبق تماماً على العربية المعاصرة كما يُنطق بها في السودان. وعلى عكس ما ورد في هذه الدراسات، فقد وجدنا أن القواعد التي تنظم وضع النبر لا يمكن أن تطبق بطريقة "آلية" على الكلمة دون الرجوع إلى مورفيماتها أو إلى أصل اشتقاقها (انظر الجدول).

يشير التحليل أيضاً إلى أن قواعد النبر في العربية في السودان أكثر تعقيداً، على الرغم من وجود مؤشرات تدل على أن هذه القواعد لا تعرف الاستثناءات؛ فإذا أخذنا جذراً ثلاثياً مثل "فَعَلَ" بمشتقاته الفعلية والاسمية، وقارنا هذه المشتقات

جدول يوضح بعض مشتقات الجذر الثلاثي " ف ع ل"

النماذج/المشتقات	الماضي	المضارع	الأمر	اسم الفاعل	اسم المفعول
نموذج الاشتقاق الثاني	فَع ع ل فُع ع ل	يـفَعْ ع ل يـفَعْ عَ ل	فع علْ فا علْ	م فع ع ل م فع عَ ل	تف عيـل تف عِ ل ـة
نموذج الاشتقاق الثالث	فا ع ل فو ع ل	يـ فَا ع ل يـفا عَ ل	فا علْ	م فا ع ل م فا عَ ل	م فا ع ل ـة ف عا ل
نموذج الاشتقاق الرابع	أف ع ل أف ع ل	يف ع ل يُف عَ ل	اف علْ	مف ع ل مف عَ ل	إف عا ل
نموذج الاشتقاق الخامس	تَ فع ع ل تُ فع ع ل	يَـ ت فع ع ل يُـ ت فع ع ل	ت فع علْ	م ت فع ع ل م ت فَع عَ ل	ت فع عُ ل
نموذج الاشتقاق السادس	تَ فا ع ل تُ فو ع ل	يَـ ت فا ع ل يُـ ت فا ع ل	ت فا علْ	م ت فا ع ل م ت فا عَ ل	تف عا ل
نموذج الاشتقاق السابع	ان ف ع ل أن ف ع ل	ين فَ ع ل يُن فَ عَ ل	ان ف علْ	مُن ف ع ل مُن ف عِ ل	ان ف عا ل
نموذج الاشتقاق الثامن	اف ت ع ل أف ت ع ل	يَف ت ع ل يُف ت عَ ل	اف ت علْ	مف ت ع ل مف ت عَ ل	اف ت عا ل اف ت عا ل
نموذج الاشتقاق التاسع	اف عل ل	يف عل ل	إف عل لَ	مف عل ل	اف ع لا ل
نموذج الاشتقاق العاشر	اس تف ع ل أسـ تف ع ل	يَسـ تف عَ ل يُسـ تف عِ ل	اسـ تف علْ	مسـ تف ع ل مسـ تف عَ ل	اسـ تف عا ل

بنظائرها في الجذور الثلاثية الأخرى – متى ما كان ذلك ممكناً – نجد انتظاماً قلّما يوجد في لغة إنسانية معاصرة. فتتساوى مثلاً كلمة "استفعل" المشتقة من [ف ع ل] مع نظيرتها "استكتب" المشتقة من [ك ت ب]، ليس فقط في نسجها بل تشابهها أيضاً في موضع النبر الذي يقع في الحالتين على المقطع الثاني من بداية الكلمة: وينسحب ذلك على نظائر هاتين الكلمتين في الاشتقاقات المماثلة في كل جذر ثلاثي تم إحصاؤه في المادة المسجلة بين أيدينا.

وتظل هذه العلاقة ثابتة لا تتغير بإضافة السوابق (prefixes) أو اللواحق (suffixes)، ولنعطي بعض الأمثلة على ذلك: (علماً بأننا نضع خطاً تحت المقطع المنبور في الكلمة).

[اسْ تفْ ع ل]	[اس تف عـ ل ها]
[اس تن ك ر]	[اس تن كـ ر ها]
[اس تن ش ق]	[اس تن شـ ق ها]
[اس تب د ل]	[اس تب دـ ل ها]

فالذي يبدو للملاحظ هو أن [ف ع ل] ومشتقاتها تقوم مقام القوالب التي "تصب" على نسجها كل مشتقات الجذور الثلاثية في اللغة العربية، مما حدا بنا للانطلاق من هذه المشتقات في دراسة موقع النبر في الكلمات المجردة.

قواعد النبر في الكلمات المجردة:

بعد إحصاء الكلمات المجردة في المادة المسجلة التي بين أيدينا، وجدنا أن موقع النبر يخضع للقاعدتين التاليتين بعد مراعاة ترتيبها في التطبيق، هما:

(أ) ينبر أول مقطع طويل من نهاية الكلمة شريطة ألّا يكون الأخير.

(ب) ينبر المقطع الأول من الكلمة في بقية الحالات. يستثنى من هاتين القاعدتين (اِنْفَعَلَ) و(اِفْتَعَلَ)، وكل مضارع وأمر واسم فاعل أو مفعول مشتق من هاتين الكلمتين. ينطبق ذلك على نظائر هذه الكلمات في مشتقات كل الجذور الثلاثية التي تم رصدها في المادة المسجلة من محدثينا الخمسة. (انظر الجدول).

غير أنه لا يمكن عرض هذه الكلمات بهذه الكيفية ما دمنا نسعى لاستخلاص قواعد محددة يسهل استخدامها. فإذا فحصنا هذه الكلمات من قرب، نجد أنها تختلف عن غيرها في ثلاثة وجوه يرتبط بعضها ببعض:

١- تنبر جميعها على المقطع الثاني من بداية الكلمة، وهو مقطع قصير (على الرغم من وجود مقطع طويل ليس بالأخير- وهو الأول)، مثل [إنْ ف ع ل] و [مُنْ ف عِل] .

٢- تنتمي جميعها كذلك إلى نموذج الاشتقاق السابع أو الثامن (انظر الجدول)، وهذا يميزها عن كل مشتقات نماذج الاشتقاق الأخرى التي تشابهها في النسج، مثل [تَفْ عِ لَ ـةٌ] .

٣- أما من حيث النسج فنلاحظ أن كل مقاطعها الوسطى قصيرة، وهذا يميزها أيضاً عن مشتقات نموذجي الاشتقاق السابع والثامن الأخرى التي تحتوي مقاطعها الوسطى على مقطع طويل وتنبر بصورة مختلفة مثل [إن ف عا ل] .

يمكننا إذاً صياغة هذه الوجوه الثلاثة في قاعدة واحدة يكون نصها كالآتي:

القاعدة "جـ": "في الكلمات التي تنتمي إلى نموذج الاشتقاق السابع أو الثامن، ينبر المقطع الثاني من بداية الكلمة شريطة أن تكون المقاطع الوسطى في هذه

الكلمة قصيرة".[٢٣] وعليه فلا تنطبق هذه القاعدة على كلمة [إن ف عا لُ] على الرغم من انتمائها إلى نموذج الاشتقاق السابع، لوجود مقطع طويل بين مقاطعها الوسطى. كما لا تنطبق على كلمة [مفْ ع ل ـةُ] ذات المقاطع الوسطى القصيرة لأنها لا تشتق من النموذج السابع أو الثامن.

ونشير هنا إلى ضرورة تطبيق القاعدة "جـ" قبل تطبيق القاعدتين "أ" و"ب" لتنبر كلمة [إن ف عل] على سبيل المثال على المقطع الثاني، وليس على المقطع الأول – والذي (أي المقطع الأول) يتفق مع نص القاعدة "أ" بحكم أنه أول مقطع طويل ليس بالأخير، من نهاية الكلمة.

وقبل أن ننتقل إلى دراسة الكلمات المزيدة بالسوابق (prefixes) نشير أيضاً إلى أن هذه القواعد الثلاث تطبق بترتيبها – جـ ، أ ، ب – على مشتقات الجذور الثلاثية، كما تطبق على الضمائر المنفصلة والحروف ما دامت مجردة من السوابق واللواحق، وهي تغطي كل الكلمات المجردة التي تم تسجيلها من محدثينا الخمسة.

قواعد النبر في الكلمات المزيدة بالسوابق (prefixes)

السوابق المتصلة في اللغة العربية هي مورفيمات تلحق بداية الأفعال والأسماء مثل "السين" في كلمة "سيحضر"، و"الألف واللام" في كلمة "الولد"... ودراسة النبر في الكلمات المتصلة بهذه السوابق في المادة المسجلة لدينا، تشير إلى أن هذه المورفيمات لا تحمل النبر مطلقاً. كما أنها لا تغير من موضع النبر في الاسم

(٢٣) لقد أشار كوان (مرجع سابق) إلى أن همزة الوصل لا تحمل النبر مما يدل على أنه يشير إلى كلمات مثل "انفعل" و "افتعل"، غير أن الكلمات التي تنص عليها القاعدة لا تبدأ جميعها بهمزة الوصل مما يجعل معالجة كوان لهذه المجموعة من الكلمات جزئية.

أو في الفعل المتصل بها، وذلك مهما تعددت أو تنوعت. ولنعطي بعض الأمثلة لتوضيح ذلك.

[بَ قَ رَ ةٌ] "بقرة"

[ال بَ قَ رَ ةٌ] "البقرة"

[بال بَ ق ر ةِ] "بالبقرة"

حيث ينبر في كل الحالات المقطع الأول من كلمة "بقرة" دون اعتبار للسوابق التي تلحق بها، وينطبق ذلك على الكلمات التي تنتمي إلى نموذجي الاشتقاق السابع والثامن كما توضح الأمثلة التالية :

[ينْ ف ع لُ] "ينفعل"

[سَ ينْ ف ع لُ] "سينفعل"

[ف س ينْ ف ع لُ] "فسينفعل"

ينسجم ذلك أيضاً على كل الكلمات المتصلة بهذه السوابق في كل المادة المسجلة التي انطلقنا منها في هذه الدراسة. ففي مثل هذا النوع من الكلمات، تنطبق قواعد النبر الثلاث بترتيبها "جـ" "أ" "ب" على الاسم أو الفعل وحده دون اعتبار لعدد السوابق المتصلة به.[٢٤]

(٢٤) هنالك حالة واحدة تنبر فها السوابق وذلك في حالة اتصالها بضمير من الضمائر المتصلة أو بأداة مثل "به" و "لنا"... وتكوّن في هذه الحالة مع الضمير أو الأداة كلمة واحدة لا تتجزأ وتحمل النبر وفقاً للقاعدة العامة.

قواعد النبر في الكلمات المزيدة باللواحق (Suffixes):

تشبه اللواحق السوابق من حيث صلتها بالكلمة في اللغة العربية. فهي تكون جزءاً من الكلمة التي تتصل بها. وهي غالباً ما تغير من نسج المقاطع المكونة للكلمة التي تتصل بها مثل [د ر س] ، [د رسْ تُ] ، درس ، درستُ.

أما فيما يتعلق بأثرها على موقع النبر، فقد لاحظنا أن لبعضها خاصية منفردة عند إضافتها إلى الكلمة، بينما يظل بعضها منسجماً مع القواعد الثلاث "جـ" "أ" "ب" التي تنظم وضع النبر في الكلمات المجردة. لذا قمنا بتقسيمها إلى مجموعتين بناءً على هذا الاختلاف؛ فتتكون لواحق المجموعة الأولى من ضمائر الرفع المتصلة بالأفعال مثل "واو الجماعة" في كلمة "قالوا" و "التاء" في كلمة "ذهبتُ" ونضيف إليها "تاء التأنيث" لصلتها الوثيقة بها.

أما لواحق المجموعة الثانية فتتكون مما نسميه بضمائر النصب المتصلة بالأفعال مثل الضمير "نا" في كلمة "علّمنا"، و"هم" في "علّمهم". ونشير هنا إلى أن هذه الضمائر تتصل أيضاً بالأسماء لتعبّر عن الانتساب والملكية مثل قولك "صديقنا" و "كتابهم"، كما تتصل بالحروف مثل "عليكم" و"منكم" و "منا".

وما دمنا فقط بصدد تحديد هذه المورفيمات بغية التعرف عليها في الكلمة، فلا تهّمنا وظائفها من بعيد أو من قريب في هذه الدراسة.

(أ) موقع النبر في وجود ضمائر الرفع المتصلة (المجموعة الأولى)

ينتج عن إضافة هذه اللواحق غالباً تغير في عدد المقاطع المكوّنة للكلمة كما أسلفنا، وتتغير أحياناً نوعية هذه المقاطع. ولكن موضع النبر يظل في النسج الجديد – الناتج عن إضافة هذه اللواحق – محكوماً بالقواعد التي تحكم وضعه في الكلمات

المجردة. فهي تختلف عن السوابق في أنها لا تقف موقفاً سلبياً من موضع النبر في الكلمة التي تتصل بها، ولكنها تتفاعل مع هذه الكلمة وتصبح جزءاً لا يتجزأ من النسج الذي يحمل النبر. ففي كلمة [ف علْ تُ] ليس لأن لهذا الضمير خاصية تؤثر في موقع النبر، ولكن لأن إضافته إلى الكلمة خلقت مقطعاً طويلاً يستلزم تطبيق القاعدة "أ" والتي تسبق القاعدة "ب" في أولوية التطبيق.

وينسحب ذلك أيضاً على الكلمات التي تنتمي إلى نموذجي الاشتقاق السابع والثامن؛ فهي تنبر على المقطع الثاني من بداية الكلمة مادام النسج الناتج عن إضافة هذه اللواحق لا يخل بما تنص عليه القاعدة "جـ" – أما إذا اختلّ هذا النسج فتنبر الكلمة وفقاً للقاعدة "أ".

ومثال لذلك:

[إنْ ف ع لوا] (وفقاً للقاعدة "جـ")

ولكن [إنْ ف عل تُ] (وفقاً للقاعدة "أ")

يمكننا بذلك تلخيص ما توصلنا إليه من قواعد – حتى الآن – فيما يلي، وذلك قبل أن ننتقل إلى لواحق المجموعة الثانية:

في الكلمات المجردة والكلمات المزيدة بالسوابق أو بلواحق المجموعة الأولى، يحكم موضوع النبر وفقاً للآتي:

– السوابق لا تنبر ولا تؤثر على موضع النبر في الكلمة التي تتصل بها.

– نطبق القواعد الثلاث جـ ، أ، ب بترتيبها على الكلمة بما يتصل بها من لواحق (أي من لواحق المجموعة الأولى).

(ب) موقع النبر في وجود لواحق المجموعة الثانية

تتكون هذه المجموعة من بقية اللواحق- أو الضمائر- التي لا تشملها دراستنا في المجموعة الأولى، وقد سبق تعريفها في هذا البحث.

وما يميز هذه المجموعة عن ضمائر الرفع بصفة عامة، هو أنها غالباً ما تتعدد في الكلمة الواحدة مثل "اعطنيها"، كما أنها تلحق بالأسماء والحروف على عكس ضمائر الرفع التي لا تتصل إلاّ بالأفعال.

فيما يخص صلة هذه المورفيمات بموقع النبر، فقد أبعدنا في المرحلة الأولى الكلمات التي تنتمي إلى نموذجي الاشتقاق السابع والثامن نسبة للاختلافات التي برزت بين محدثينا الخمسة بخصوصها. أما في بقية الكلمات فقد لاحظنا الآتي:

١- على عكس ما يجري في الكلمات المجردة، فإن وجود هذه اللواحق لا يسمح بصعود النبر إلى أبعد من المقطع الثالث من نهاية الكلمة، وذلك مهما كانت طبيعة هذا المقطع أو نوعيته، مثلاً"

[تا ب ع ها] "تابعها"

[قا بلْ تُ ها] "قابلتها"

٢- عندما يكون المقطع قبل الأخير طويلاً، فهو ينبر دون استثناء وذلك عبر كل المادة المسجلة بين أيدينا للبحث، مثلاً:

[ضَ رَ بَتْ هُ] "ضربته"

[قَا بَ لَتْ هُ] "قابلته"

٣- عندما يكون المقطع قبل الأخير قصيراً فلا ينبر مطلقاً (إلّا إذا كانت الكلمة مكونة من مقطعين فقط بالطبع)، فيقع النبر في هذه الحالة على المقطع الثالث من النهاية مهما كان نوعه.

فعليه، يمكننا صياغة القاعدة "د" على النحو التالي: "في وجود أحد لواحق المجموعة الثانية في الكلمة، ينبر المقطع قبل الأخير إذا كان طويلاً، وإلّا وضع النبر على المقطع الثالث من نهاية الكلمة".

أما فيما يتعلق بالكلمات التي تنتمي إلى نموذجي الاشتقاق السابع والثامن- والتي لا تغطيها القاعدة "د"، فقد لاحظنا أن موقع النبر في بعضها يختلف باختلاف المحدث؛ فمنهم من نبر المقطع الثاني من بداية الكلمة وفقاً للقاعدة "جـ"، ومنهم من نبر المقطع الثالث من آخر الكلمة وفقاً للقاعدة "د" كما هو موضح في المثالين الآتيين:

[اقْ ت ل ع ها] "ينبر المقطع الثاني"

[اقْ ت ل ع ها] "ينبر الثالث من نهاية الكلمة".

[إمْ ت حـ ن ها] "ينبر المقطع الثاني".

[إمْ ت حـ ن ها] "ينبر المقطع الثالث من نهاية الكلمة".

ونشير هنا إلى أن هذا الخلاف لا يتم إلّا إذا كانت المقاطع الوسطى كلها قصيرة، لأننا لم نلاحظه في الكلمات التي تحتوي على مقطع طويل: ففي كلمة [إمْ ت حَنْ تُ كَ] مثلاً، وضع محدثونا الخمسة النبر على المقطع الثالث من نهاية الكلمة.[٢٥]

(٢٥) نشير هنا إلى أن المشكلة لا تطرح نفسها بهذه الكيفية إذا كانت "الكلمة" مكونة من أربعة مقاطع، وذلك لأن النبر يقع على نفس المقطع وفقاً لنص القاعدتين، إذ يوافق "المقطع الثاني من بداية الكلمة" في هذه الحالة المقطع "الثالث من نهايتها، مثل "[أم سَ ك ها]

تبدو هذه الظاهرة مخالفة لكل النظريات التي توصل إليها الباحثون في علم اللغة، لأنه في إطار الكلمة الواحدة بمعناها المحدد، يقع النبر دائماً على مقطع واحد، وذلك في جميع اللغات التي تعرف النبر[٢٦] ولا يمكن لهذه الكلمة أن تكون طبيعية في نطقها إلاّ إذا نبرت على هذا المقطع المحدد. فكيف نفسّر إذاً وجود احتمالين للنبر في كلمة واحدة محددة المعنى في اللغة العربية؟! علماً بأن كليهما يبدو مقبولاً.

نجد الإجابة على هذا السؤال في نظام نبر اللغة العربية نفسه، وهو كما يلي:

١- بما أن كلمات هذه المجموعة تنتمي جميعاً إلى نموذجي الاشتقاق السابع والثامن فينبرها بعض المحدثين على المقطع الثاني من بداية الكلمة وفقاً للقاعدة "جـ" ما دامت المقاطع الوسطى كلها قصيرة.

٢- وبما أن هذه الكلمات نفسها تحتوي - من ناحية أخرى - على ضمير يمنع صعود النبر إلى المقطع الرابع من نهاية الكلمة - في كلمات أخرى - فينبرها آخرون على المقطع الثالث من نهاية الكلمة وفقاً للقاعدة "د".

إذاً يستوفي هذا النوع من الكلمات كل الشروط اللازمة لتطبيق القاعدتين "جـ" و "د" مما يفسّر في اعتقادنا الاختلافات التي تم رصدها بين المحدثين الخمسة.

غير أن هذا التفسير - وإن كان مقبولاً - فهو لا يساعد كثيراً في الإجابة عن السؤال المهم وهو:

(٢٦) Pilch, H. (1980): "Les mots anglais a accent mobile – motivation pour une theorie de l'accent", *Studia Phonetica* 17, Vol 1. PP. 3 - 8.

"ما هو الموضع الأصح للنبر في مثل هذا النوع من الكلمات: أهو المقطع الثاني من بداية الكلمة أم الثالث من آخرها؟"

وهنالك افتراضان كلاهما مقبول فيما نعتقد:

الافتراض الأول:

أن النبر يقع أســاســاً على المقطع الثاني من بداية الكلمة وفقاً للقاعدة "جـ" [اق ت ل عـ ها]، ونقله بعض المحدثين إلى المقطع الثالث من آخر الكلمة متأثرين.

– إما بوجود الضمير الذي ينقل النبر في كلمات أخرى على المقطع الثالث من آخر الكلمة – وفقاً للقاعدة "د"؛

– إما باللهجة العامية التي يتجه موقع النبر فيها نحو نهاية الكلمات.

الافتراض الثاني:

أن النبر يقع أســاســاً على المقطع الثالث من نهاية الكلمة وفقاً للقاعدة "د" [اق ت ل عـ ها]، ونقله بعض المتحدثين إلى المقطع الثاني من بداية الكلمة، لأنهم وجدوا في الكلمة كل الشروط اللازمة لتطبيق القاعدة "جـ": فالكلمة – كما نرى – تنتمي إلى نموذج الاشتقاق الثامن ولا يحتوي نسج مقاطعها الوسطى على مقطع طويل.

على كل حال، ليس من حق الباحث أن يرجّح هذا الافتراض أو ذاك وفقاً لما ينطق به شخصياً، غير أن الافتراض الأول – والذي يرجح تطبيق القاعدة "جـ" – أقرب إلى الواقع: فلابد أن مثل هذه الكلمات تنبر أساساً على المقطع الثاني من بداية الكلمة، فنبرها بعض المحدثين على المقطع الذي يليه وفقاً للقاعدة "د" متأثرين باللهجة العامية التي يتجه موقع النبر فيها نحو نهاية الكلمات. وما يقوّي اعتقادنا

بذلك، هو أن تأثير اللهجة المحلية قد ورد في تسجيلات أحد محدثينا في كلمات أخرى مثل "بقرة" و"شجرة" إذ نبرها على المقطع الثاني من البداية، بخلاف المحدثين الأربعة الذين نبروها على المقطع الأول وفقاً للقاعدة "ب".

على كل حال لم تفدنا كثيراً المدوّنة الإضافية التي تم تسجيلها بغرض الإجابة على هذا السؤال، إذ برزت مرة أخرى نفس الاختلافات التي برزت في مدونتنا الأساسية.

إذاً يتم تطبيق القاعدة "جـ" قبل القاعدة "د"، وتليها في التطبيق على التوالي القاعدتين "أ" و"ب". ونشير هنا إلى أن هذه القواعد الأربع تغطي كل الكلمات التي تم تسجيلها من محدثينا الخمسة.

خلاصة البحث:

نخلص مما ورد ذكره إلى أن موقع النبر في اللغة العربية – كما ننطق بها في السودان – يستلزم الرجوع إلى مورفيمات الكلمة وإلى نموذج اشتقاقها، بعكس ما ورد في الدراسات السابقة التي تناولت اللغة العربية في هذا المجال. وقد يُردّ هذا الاختلاف إلى واقع اللغة العربية التي ربما تعددت صورها من بلد لآخر (فيما يخص النبر) في رحلتها عبر القرون.

فيما يخص تحديد المقطع المنبور في الكلمة، توصلنا في هذا الدراسة إلى أربع قواعد يتم تطبيقها على الكلمة قبل الوقف بالترتيب الآتي:

١- في الكلمات التي تنتمي إلى نموذج الاشتقاق السابع أو الثامن، ينبر المقطع الثاني من بداية الكلمة شريطة أن تكون المقاطع الوسطى قصيرة.

٢- باستثناء ضمائر الرفع المتصلة، إذا اتصل ضمير من الضمائر بالكلمة، ينبر المقطع قبل الأخير إذا كان طويلاً، وإلاّ فينبر المقطع الثالث من نهاية الكلمة.

٣- ينبر أول مقطع طويل من نهاية الكلمة شريطة ألاّ يكون الأخير.

٤- ينبر في بقية الحالات المقطع الأول من الكلمة، علماً بأن السوابق لا تحمل النبر ولا تغير من موقعه في الكلمة التي تتصل بها.

وفيما يخص تطبيق هذه القواعد الأربع يراعى الترتيب على النحو التالي:

- في كلمة "شجرة" على سبيل المثال – نتأكد من حذف السوابق (prefixes) إن وجدت (قبل إخضاع الكلمة إلى قواعد النبر).

- يتم الرجوع بعد ذلك إلى نص القاعدة الأولى: فلا تستجيب كلمة "شجرة" لهذه القاعدة نسبة لانتمائها إلى نموذج اشتقاق مختلف.

- وبما أن كلمة "شجرة" مجردة ومكونة من مقاطع قصيرة، فإنها لا تستجيب أيضاً إلى نصي القاعدتين الثانية والثالثة. فتنبر إذاً وفقاً للقاعدة الرابعة على المقطع الأول منها. وبهذا الترتيب، تنبر كلمة " [إف ت عـ ل ها] على المقطع الثاني من بداية الكلمة نسبة لاستجابتها إلى نص القاعدة الأولى. أما كلمة "[أ خَذْ تُ ها] فتنبر وفقاً للقاعدة الثانية نسبة لتطابقها مع نص هذه القاعدة دون غيرها.

المراجع

– إبراهيم أنيس (١٩٧٥): من أسرار اللغة. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية للطباعة الحديثة.

- Blachere, R. et G.D. (1952): *Grammaire de l'arabe classique*. G.P. Maisonneuvre et Larousse (ed): Paris.

- Cantineau, J. (1960): *Cours de philology arabe*. C. Klincksieck.

- Cowan, P. (1975): *Moderne Literary Arabic*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Dalverny, A. (1967): *Cours de Langue Arabe*. Beyrouth: Dar el-Machrig.

- Garde, P. (1968): *L'accent*. Collection S.V.P.: Paris.

- Fleisch, H. (1967): *Traite de philology arabe* Vol. 1. Beyrouth.

- Kouloughli, D.D. (1976): "Contribution a l'etude de l'accent en arabe litterale", *Linguistics*. Serie II-IX.

- Lecomte, G. (1975): *Grammaire de l'arabe*. "Que sais – je?". Paris: P.U.F.

- Monteil V. (1960): L'arabe moderne. Librairie Klincksieck, these de 3e cycle. Paris.

- Pilch, H. (1980): "Les mots anglais a accent mobile – motivation pour une theorie de l'accent", *Studia Phonetica 17*, Vol 1.

- Sabatino, M. et al. (1969): *An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages. Phonology and Morphology*. Wiesbaden: Otto Harrassowitz..